الأمم المتحدة

A/C.2/69/L.29

الجمعية العامة

Distr.: Limited
30 October 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
اللجنة الثانية
البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:
التعاون في ميدان التنمية الصناعية

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات): مشروع قرار

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٩/١٠٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥١/١٧٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٥٣/١٧٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٥/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/٢٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٩/٢٤٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/٢١٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/٢٣١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٥/١٧٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٧/٢٢٥ المؤرخ ٢١ كانون/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلى وثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

311014 311014 14-63614 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير كذلك إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، التي عقدت في ليما، في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و ”إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة“[٢]، الذي أكد فيه المؤتمر العام من جديد الولاية الفريدة المنوطة بالمنظمة فيما يتعلق بدعم الدول الأعضاء في تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة،

وإذ تشير إلى البيان الذي أدلى به الأمين العام في الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر العام، وأكد فيه أن إعلان ليما لعام ٢٠١٣ سوف يرسي الأساس الذي تقوم عليه الأعمال الهامة التي ستضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في العقود القادمة، باعتبارها الوكالة المركزية في الأمم المتحدة المعنية بجميع المسائل المتصلة بالتصنيع، وأن من الضروري للعالم أن يغتنم الفرصة وأن يكفل مشاركة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في تحقيق الصالح العام،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد في آبيا، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ووثيقته الختامية المعنونة ”إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)“[٣]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٣٠٩/٦٨ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الذي رحبت فيه بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة[٤]، وقررت أن يكون مقترح الفريق العامل الوارد في التقرير هو الأساس الرئيسي الذي يستند إليه إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ ترى أن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تهيئ فرصة فريدة لضمان تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة على جميع المستويات، وإذ تضع في اعتبارها أن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة تتيح طريقة لا بديل عنها من أجل التوصل فعليا إلى نتائج تفضي إلى إحداث تحولات في ميدان التنمية من خلال الصلات القوية الإيجابية التي تربطها بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الطويلة الأجل المحددة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥،

---

(٢) القرار م ع-١٥/ق-١.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، آبيا، ساموا، ١-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (A/CONF.223/10)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) A/68/970.

وإذ تعترف بقيمة التقارير التي تعدها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية، وتدرس فيها التغيير الهيكلي في مجال التنمية الصناعية والسياسات المتبعة في ذلك المجال، من أجل تحسين إسهام الصناعة في تحقيق التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي ونمو الإنتاجية والكفاءة في استخدام الطاقة،

وإذ تشدد على الدور الرئيسي للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في القضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وبالتالي في تحقيق التنمية المستدامة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، في البلدان النامية، بما فيها أشد البلدان ضعفا، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الاعتراف بالتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل تحديدا، وإذ تشدد أيضا على أن البلدان التي تواجه حالات نزاع تحتاج أيضا إلى اهتمام خاص،

وإذ تسلم بتنوع السبل المؤدية إلى تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، كما تسلم، في هذا الصدد، بأن كل بلد مسؤول أساسا عن تحقيق تنميته، وله الحق في تحديد مساره الإنمائي الخاص والاستراتيجيات المناسبة له،

وإذ تؤكد أهمية التعاون الصناعي الدولي في تشجيع إيجاد أنماط تصنيع عادلة ومستدامة، والتصدي للتحديات الرئيسية كالقضاء على الفقر وتحقيق النمو وإيجاد فرص العمل وكفاءة استخدام الموارد والطاقة والتلوث وتغير المناخ والتحولات الديمغرافية وتوليد المعارف ونقلها وتقليص أوجه التفاوت المتزايدة،

وإذ تشدد على أهمية وجود هياكل أساسية صناعية مرنة، وأهمية الابتكار التكنولوجي، ونقل التكنولوجيا، وإقامة الشبكات المعرفية، تحقيقا للنجاح في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تسلم بأن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية منوط بها دور خاص في ضمان التقدم نحو تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية[٥]؛

(٥) انظر A/69/331

٢ - ترحب باعتماد إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٢]، وهو الإعلان الذي يشكل علامة بارزة جديدة على مسيرة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛

٣ - تعترف بالولاية الفريدة المنوطة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتشجيع التنمية الصناعية، والمساهمة البالغة الأهمية التي تقدمها المنظمة؛

٤ - تعترف أيضا بأن تعبئة الموارد الوطنية والدولية وتهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي محركان رئيسيان للتنمية؛

٥ - تشدد على الفوائد التي يمكن أن تعود على البلدان النامية من بذل جهود مكثفة من أجل تمويل تنميتها عن طريق تحسين تعبئة الموارد المحلية وتعزيز التمويل، انطلاقا من قطاع صناعي قوي وحيوي، بهدف إحداث أثر طويل الأجل من خلال سيطرة الجهات المحلية والوطنية والإقليمية على زمام الأمور؛

٦ - تؤكد أن كل بلد عليه أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الصناعية، وأن الملكية والقيادة الوطنيتين أمران لا غنى عنهما في عملية التنمية؛

٧ - تسلم بأن ضمان التنمية الصناعية المطردة والشاملة للجميع يتطلب سياسات صناعية وأطرا مؤسسية متسقة يدعمها على النحو الواجب الاستثمار اللازم في الهياكل الأساسية الصناعية والابتكار والتكنولوجيات البيئية وتنمية المهارات؛

٨ - تسلم أيضا بأن التصنيع الشامل للجميع والمستدام يؤدي دورا بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية الأخرى، ذلك أن البلدان تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذاتية، في إطار مستدام من الناحية البيئية، من خلال اتباع نهج شاملة للجميع ومستدامة إزاء التنمية الصناعية؛

٩ - تشدد على ضرورة العمل في سياق التنمية الصناعية على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع المستويات وفي عمليات صنع القرار؛

١٠ - تشدد أيضا على أن الجهود الوطنية ينبغي أن تلقى الدعم من الشركاء في التنمية، حسب الاقتضاء، ويلزم أن تستكمل بنظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد وييسر التجارة ويتيح الفرص للبلدان النامية لتوسيع قاعدة صادراتها التنافسية بتعزيز قدراتها وتيسير التحول الهيكلي لاقتصاداتها وتنويعها، مما يمكن أن يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية؛

١١ - تشدد كذلك على أن تهيئة البيئة السليمة للتنمية الصناعية المستدامة يقتضي من المجتمع الدولي والقطاع الخاص، حسب الاقتضاء، التعجيل باتخاذ تدابير لتيسير استحداث تكنولوجيات سليمة بيئيا ونقلها إلى البلدان النامية ونشرها فيها وفق شروط متفق عليها؛

١٢ - تؤكد أهمية تعزيز الشراكات والشبكات القائمة وإقامة شراكات وشبكات جديدة على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، بما يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأهمية المشاركة الكاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة بهدف التغلب على التحديات السائدة في ميدان التنمية وتحقيق الازدهار؛

١٣ - تؤكد أن عدم وجود قطاع دينامي للصناعة والصناعات التحويلية من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى اتساع الفجوة في الدخول بين الأغنياء والفقراء وإلى تآكل شبكات الحماية الاجتماعية؛

١٤ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز الحوار والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل رصد التقدم المحرز نحو تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة ودعم ذلك التقدم؛

١٥ - تعرب عن تقديرها لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتوليها زمام القيادة في تعزيز دور القطاع الخاص كشريك في التنمية، وخاصة من خلال تنظيم حوارات عالمية ناجحة بشأن العمل مع القطاع الخاص، تحت رعاية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في سياق الجولة الثانية من المشاورات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٦ - تلاحظ استمرار تعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق؛

١٧ - تؤكد قيمة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية باعتبارها محفلا عالميا لنشر المعارف وتقديم المشورة بشأن السياسات والاستراتيجيات الصناعية، وتوفير التجارب الناجحة وأفضل الممارسات المتعلقة بالتصنيع، وفقا للاحتياجات والأولويات الوطنية المتباينة للدول الأعضاء؛

١٨ - تنوه بالدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة والابتكار الصناعي وتعميم مراعاة العلم والتكنولوجيا في نظم الإنتاج الوطني،

١٩ - تشجع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي بوصفه منهاجا للتعاون الصناعي الدولي بهدف تشجيع الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها من أجل نشر السياسات والممارسات الجيدة وتعزيز إيجاد فرص العمل لمختلف الفئات، ومنها الشباب والنساء؛

٢٠ - تهيب بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل الاضطلاع بدور نشط في إجراء الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة؛

٢١ - تهيب أيضا بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل، عند الطلب، تقديم الدعم للبلدان النامية في بلوغ مستويات معززة من التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، بالاستناد إلى الأولويات المواضيعية التي للمنظمة ميزة نسبية وخبرة فيما يتصل بها، وهي: بناء القدرات الإنتاجية بطريقة شاملة للجميع، وبناء القدرات التجارية في مجالات الصناعات، وبناء القدرات المؤسسية المتعلقة بتحقيق استدامة الصناعات من خلال تكنولوجيات الإنتاج الأنظف والمنهجيات التي تحقق الكفاءة في استخدام الموارد؛

٢٢ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية، على المشاركة في الأنشطة المنتجة، بطرق منها تنمية الصناعات الزراعية والأعمال التجارية الزراعية وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا ونشرها واستخدامها وبناء القدرة على المشاركة في التجارة الدولية عن طريق تنمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ودعمها، حسب الاقتضاء، في استيفاء المعايير الدولية المتعلقة بالمنتجات والتصنيع، وإدماج النساء والشباب في عملية التنمية؛

٢٣ - تشجع أيضا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على دعم البلدان النامية، بناء على طلبها، في تحقيق التنمية المستدامة، بطرق منها دعم السياسات في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وعلى تعزيز الإنتاج المستدام والسليم بيئيا، بوسائل تشمل برامج الإنتاج الأنظف وإدارة المياه المستعملة في الصناعة والكفاءة في استعمال الطاقة في الصناعة واستعمال أشكال كفؤة حديثة ميسورة التكلفة من الطاقة في أغراض الإنتاج، وبخاصة في المناطق الريفية، عن طريق التعاون المستمر مع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتعزيز الأهداف العالمية المتعلقة بالحصول على أشكال حديثة من الطاقة وبالكفاءة في استعمال الطاقة وبالطاقة المتجددة؛

٢٤ - تشجع كذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على تعزيز دورها في مساعدة البلدان النامية على توليد المعارف ونشرها بطرق منها استخدام شبكتها العالمية من مراكز تعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج الأنظف والتعاون بين بلدان الجنوب، وعن طريق معهدها لتنمية القدرات ومبادرة شبكات من أجل الرخاء؛

٢٥ - تكرر تأكيد أهمية الترويج لإنشاء المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وتنميتها كاستراتيجية لتحقيق التنمية الصناعية والدينامية الاقتصادية والقضاء على الفقر والجوع، بوسائل منها حشد الموارد واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التنمية المستدامة الشاملة للجميع؛

٢٦ - تسلم بأهمية تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها، وتشجع الشركات، حسب الاقتضاء، ولا سيما الشركات المسجلة في البورصات والشركات الكبيرة، على النظر في دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورة الإبلاغ لديها، وتشجع الأوساط الصناعية والحكومات والجهات المعنية المهتمة بالأمر على أن تضع، بدعم من منظومة الأمم المتحدة حسب الاقتضاء، نماذج لأفضل الممارسات وتيسر العمل من أجل دمج التقارير المتعلقة بتوافر مقومات الاستدامة في أنشطتها، آخذة في اعتبارها الخبرات المكتسبة من الأطر القائمة بالفعل مع إيلاء الاهتمام بشكل خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك احتياجاتها في مجال بناء القدرات؛

٢٧ - ترحب بالدعم الذي تواصل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقديمه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٦] والمبادرة الأفريقية لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية وخطة تصنيع الأدوية لأفريقيا وغيرها من برامج الاتحاد الأفريقي الرامية إلى مواصلة تعزيز عملية التصنيع في أفريقيا؛

٢٨ - تؤكد أهمية الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في حدود ولايتها، لدعم الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل من أجل القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق أهدافها الإنمائية؛

٢٩ - تشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مواصلة تعزيز فعاليتها فيما يتصل كل من قدراتها الأربع المتعلقة بالتعاون التقني والبحث والتحليل والمساعدة في

(٦) A/57/304، المرفق

وضع المعايير وأنشطة المنتدى العالمي، بهدف تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٣٠ - تشجع على إيلاء الاهتمام المناسب لمسألة التعاون في ميدان التنمية الصناعية في سياق إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٣١ - تطلب إلى المدير العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، اعتبارا من دورتها السبعين، في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالتنمية المستدامة، تقريرا سنويا عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها على صعيد التعاون في ميدان التنمية الصناعية، بما يشمل تنفيذ هذا القرار.